﴿المؤتمر الرابع عشر للآثار في البلاد العربية﴾

التقريـ ـر النهائـي والقـرارات والتوصيـات

دولة الإمارات العربية المتحدة : إمارة الشارقة 1998

بتعاون كريم بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ودولة الإمارات العربية المتحدة استضافت إمارة الشارقة عاصمة العرب الثقافية لعام 1998 أعمال المؤتمر الرابع عشر للآثار والتراث الحضاري العربي للفترة من 21-26 فبراير 1998 والذي كان موضوعه الرئيسي لهذه الدورة "**استخدام التقنيات الحديث في علم الآثار**".

استجابت لحضور هذا المؤتمر خمسة عشرة دولة عربية بالإضافة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة اليونسكو، وقد مثلت هذه الدول وفود من المختصين في مجال علم الآثار قدمت دراسات قيمة تتعلق بالمواضيع المقترحة في جدول أعمال المؤتمر.

افتتح المؤتمر برعاية سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الشارقة وكان في مقدمة الحضور سمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي نائب حاكم الشارقة، وسمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الثقافة والإعلام، والأستاذ محمد الميلي مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كما حضره عدد من كبار مسؤولي إمارة الشارقة وحشد كبير من المثقفين ورجال الأعمال والصحافة.

تفضل بإلقاء كلمة حكومة الشارقة سمو الشيخ عصام بن صقر القاسمي رئيس دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة، ثم ألقى الدكتور عبيد سيف الهاجري كلمة اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم نيابة عن وزير التعليم الدكتور علي عبد العزيز الشرهان، ثم ألقى الأستاذ محمد الميلي مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كلمة عبر فيها عن شكره وتقديره لحكومة الشارقة لاستضافتها هذا المؤتمر، كما أشاد بالدور الثقافي الكبير الذي اضطلعت به إمارة الشارقة مما أهلها كي تكون عاصمة العرب الثقافية بعد القاهرة وتونس، كما أثنى على الدور الكبير الذي لعبه سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة في نشر الثقافة في هذه المنطقة، ثم اختتم حفل الافتتاح السيد علي الخضوري رئيس المؤتمر الثالث عشر للآثار ورئيس مصلحة الآثار بالجماهيرية بكلمة شكر فيها الجهود المبذولة لإنجاح المؤتمر واستعرض ما تم إنجازه من أعمال وتوصيات اتخذت خلال المؤتمر الثالث عشر.

وخلال الجلسة الإجرائية تم انتخاب مكتب جديد للمؤتمر ولجنة للصياغة وتضمن جدول أعمال المؤتمر الذي وقع إقراره الموضوعات التالية:

1. استخدام التقنيات الحديثة في مجال علم الآثار
2. مشروع القانون الأساسي والنظام الداخلي لاتحاد الآثاريين العرب
3. مشروع قانون الآثار العربي الموحد
4. تقارير الدول عن أنشطتها الثقافية
5. ما تم تنفيذه من قرارات الدورة السابقة

كما تم تشكيل ثلاث لجان رئيسية وهي:

1. لجنة الموضوع الرئيسي للمؤتمر (استخدام التقنيات الحديثة في مجال علم الآثار).
2. لجنة تقارير أنشطة الدول العربية في مجال الآثار وما تم تنفيذه من قرارات وتوصيات الدورة السابقة.

3. لجنة القانون الأساسي لاتحاد الآثاريين العرب والقانون الموحد للآثار.

وقد استمرت مناقشة الموضوعات المذكورة في جلسة عامة لمدة ثلاثة أيام توصل المجتمعون في نهايتها إلى القرارات التالية:

أولا: في مجال الموضوع الرئيسي للمؤتمر (استخدام التقنيات الحديثة في مجال علم الآثار):

1. دعوة الدول العربية إلى الاستعانة بالفنيين المختصين في مجال استخدام التقنيات الحديثة بكل أنواعها، وضمهم إلى وفودها العلمية للمشاركة في المؤتمرات الخاصة كلما أمكن ذلك.
2. الاستفادة من تجارب الجامعات العربية والمراكز المختصة في استخدام التقنيات الحديثة في مجالي الآثار وترميم المخطوطات، والدعوة إلى توسيع التبادل فيما بينها وبين دوائر الآثار والتراث الحضاري في الدول العربية، وخاصة منها: المملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية والجمهورية التونسية.
3. دعوة المنظمة إلى تأكيد أهمية تبادل التجارب في مجال استخدام التقنيات الحديثة، ومراسلة الدول العربية والحصول منها على تقارير تعمم على الدول العربية.
4. تطوير الإدارات المعنية بالمحافظة على الآثار والتراث باستخدام التقنيات الحديثة في عمليات التوثيق والنظم المستخدمة في إدخال المعلومات والربط بينها على أن تكون البرمجة باللغة العربية.
5. دعوة المنظمة إلى الاستعانة بالدول العربية لتصميم بطاقة تسجيل معلومات باللغة العربية خاصة بكل مادة أثرية للمساعد على تكوين قاعد شاملة للبيانات باللغة العربية عن الآثار في الوطن العربي، والعمل على مساعدة طلاب الجامعات والباحثين والإدارات الرسمية المسؤولة عن المواقع الأثرية والتاريخية في أعمال المسح الأثري المنظم، والعمل على الاستفادة من تجربة الجامعة اللبنانية (كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم الفنون والآثار) في إعداد بطاقة توثيق الفسيفساء باللغة العربية.
6. دعوة الباحثين الأثريين المختصين بدارسة وترميم الفسيفساء في الوطن العربي إلى تكوين لجنة عربية للعمل على وضع برنامج مسح وتوثيق الفسيفساء في الوطن العربي والانضمام إلى الجمعية الدولية لدراسة الفسيفساء «AIEMA».
7. دعوة وزراء الثقافة العرب إلى اعتبار الهيئات المختصة بالآثار والمخطوطات والمتاحف مراكز علمية للبحث والدراسة ومنحهم الدعم المالي الخاص لكونهم يستخدمون التقنيات الحديثة العلمية في المحافظة على الآثار وتاريخ الأمة ويقومون بالأبحاث والدراسات عن الآثار والمخطوطات.
8. العمل على إعادة النظر في مناهج التدريس في أقسام الآثار بالجامعات العربية وذلك بإدخال التقنيات الحديثة في البرامج الدراسية في مختلف المستويات الأكاديمية.
9. ضرورة العمل على قيام شبكة معلومات من أجل تسجيل وتوثيق الآثار المعروضة في المتاحف وكذلك المخطوطات والحفاظ على الآثار من تعرضها للسرقة والضياع وكذلك تسهيل مهمة الباحثين في الدراسة والمقارنة.

10. الاستفادة من دعوة رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية في تطوير البرنامج المستخدم (جادس "برنامج جمع المعلومات الأثري الأردني") في توثيق المواقع الأثرية.
11. دعوة الدول العربية للاستفادة من تجربة جمهورية مصر العربية والهيئة العامة للاستشعار عن بعد في الجمهورية العربية السورية في مجال المسح الجيوفيزيائي والاستشعار عن بعد في تحديد المواقع الأثرية ومشروعات إنقاذ الآثار.
12. دعوة الدول العربية إلى إنشاء وحدة (GIS "استخدام نظام المعلومات الجغرافية") وذلك من أجل إنتاج خرائط تبين المواقع الأثرية بغية حمايتها من التدمير وتسهيل مهمة الاختصاصيين الأثريين.
13. دعوة دوائر الآثار في الدول العربي إلى وضع برامج خاصة بالنقوش والكتابات القديمة والتوسع في استخدام الحاسوب ومختلف وسائط المعلومات في ذلك.
14. دعوة دوائر الآثار في تشجيع استخدام الآلة التصويرية الرقمية (دجتل) لتخزين الوثائق والصور القديمة والمخطوطات والقطع الأثرية المعروضة في المتاحف.
15. دعوة الدول العربية إلى تشجيع استخدام التقنيات الحديثة في المحافظة على الآثار من التلوث البيئي.
16. دعوة الدول العربية إلى ضرورة إيلاء البحث الأثري في أعماق البحار اهتماما كبيرا واستخدام التقنيات الحديثة من أجل:
    أ. جمع الكنوز الغارقة في أعماق المياه.
    ب. إقامة الدورات التدريبية في إعداد الاختصاصيين الآثاريين من أجل التنقيب عن الآثار تحت المياه.
    ج. ضرورة التنسيق بين الهيئات الأثرية والجهات المختصة عن مجال المياه الإقليمية لكل دولة في حالة القيام بالبحث عن الآثار الغارقة تحت المياه.
    د. مد المنظمة بالتقارير الفنية لتعميمها على الدول العربية.

ثانيا: تقارير أنشطة الدول العربية في مجال الآثار

1. دعوة دوائر الآثار في الدول العربية للتعاون مع المنظمة في وضع استبانة خاصة بإعداد تقارير الدول في مجال الآثار ومتابعة تنفيذ قرارات الدورات السابقة.
2. دعوة دوائر الآثار لموافاة المنظمة بهذه التقارير بأسرع وقت ممكن ليتسنى لها طباعتها قبل انعقاد المؤتمر بوقت مناسب.
3. تضمين هذه التقارير معلومات أكثر تفصيلا عن المشروعات المنفذة في كل دولة في مجال الآثار.
4. إرفاق التقارير بما يلزم من الصور والرسوم والخرائط بصورة جيدة تسمح بطباعتها.
5. ينوه المؤتمر بالجهد الذي بذلته المنظمة في الاتصال بالدول والحصول على تقارير عما نفذته من التوصيات الموجهة إليها.

6. ينوه المؤتمر بالاستجابة الطيبة للدول العربية التي زودت المنظمة بتقارير عن تنفيذ التوصيات الموجهة إليها ولقد بلغت نسبة هذه الاستجابة حوالي 75% خلال هذه الدورة.

7. التأكيد على تنفيذ ما لم ينفذ من هذه التوصيات وخاصة بالنسبة للمشاريع ذات الصبغة الاستمرارية سواء أكان في ذلك بالنسبة للمؤتمر الثالث عشر أو سائر المؤتمرات الأخرى.

8. تبني التوصيات المقترحة في التقرير لتنفيذ المشروعات والبرامج وهي كالآتي:

أ. إنشاء لجنة عربية لتعريب ما ينشر بالخارج حول الآثار والتراث وخاصة منه الإنتاج المتعلق بالوطن العربي.

ب. حث علماء الآثار العرب على نشر أعمالهم باللغات الأجنبية والتعريف بها على جميع المستويات والمنابر (المجلات العلمية العالمية والملتقيات والمؤتمرات).

ج. تكثيف التعاون بين الدول العربية في ميدان الآثار والتراث تعريفا بالبحوث والكفاءات العلمية العربية وتدعيما لأواصر التكامل بينها.

د. دعوة الدول العربية ودوائر الآثار فيها إلى أهمية مساندة الأشقاء الفلسطينيين في نضالهم ضد الاحتلال الإسرائيلي، ومساعدتهم ماديا ومعنويا في حماية آثارهم وتراثهم الحضاري من التشويه والاعتداءات الإسرائيلية.

ه. دعوة الدول العربية إلى بذل جهودها للحفاظ على التراث الثقافي بالقدس الشريف، والمشاركة في جميع التظاهرات والندوات الخاصة بالقدس، وتقديم العون المعنوي والمادي لصندوق القدس الشريف الذي دعا المجلس التنفيذي إلى إنشائه.

و. دعوة الدول العربية إلى تنسيق العمل في مجال الآثار والتراث بين المؤسسات المشرفة عليه من جهة والكليات ومعاهد التدريس من جهة أخرى.

ز. دعوة دوائر الآثار إلى تكوين المشرفين العلميين على قطاع الآثار في ميدان اللغات القديمة داخل معاهد مختصة أو في نطاق الكليات.

ح. مواصلة الجهود في مجال تكوين الكوادر المتوسطة وتدريبها في ميادين التنشيط وترميم القطع الأثرية وصيانتها.

ط. دعوة الوزارات المختصة إلى صيانة وإحياء الحرف والفنون التقليدية والصنائع التي لها علاقة بالتراث.

ي. دعوة الدول العربية إلى سن القوانين الخاصة بالمحافظة على الثروة الأثرية العربية بحمايتها من السرقة والنهب والتهريب والاتجار الغير قانوني والتهريب.

ك. دعوة المنظمة إلى إنشاء جائزة عربية لتشجيع البحث في مجال التراث والآثار.

ثالثا: القانون الأساسي لاتحاد الآثاريين العرب

1. موافقة المؤتمر من حيث المبدأ على أهمية قيام الاتحاد المذكور.
2. تكليف اللجنة الخاصة التي نظرت في مشروع القانون الأساسي من طرف المؤتمر بإعادة صياغة بنود القانون في ضوء ملاحظات الدول والمناقشات التي دارت في المؤتمر.
3. دعوة المنظمة إلى إحالة الصياغة المعدلة على الدول العربية وتلقي ملاحظاتها عليه خلال ستة أشهر.
4. تكليف لجنة مصغرة لوضع مواصفات استضافة الاتحاد.
5. تقديم الشكر لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية لإعرابهما على احتضان الاتحاد المذكور وتكليف المنظمة الاتصال بالدولتين وإبلاغهما بهذه المواصفات والتشاور معهما بشأن إقرار مقر الاتحاد.
6. تشكيل هيئة مؤقتة للاتحاد تضم كلا من:
   - الجمهورية اليمنية
   - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
   - دولة قطر
   - دولة الإمارات العربية المتحدة
   - الجمهورية التونسية
   - المملكة المغربية

   إلى حين عقد المؤتمر.

رابعا: اللجنة العربية لقائمة التراث العربي

موافقة المؤتمر على تكوين لجنة مؤلفة من كل من:

- دولة البحرين
- دولة الكويت
- المملكة العربية السعودية
- جمهورية مصر العربية
- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
- الجمهورية التونسية
- دولة فلسطين

وتتمثل مهمة اللجنة في:

أ. إعداد الأنظمة الخاصة باللجنة المذكورة

ب. عقد اجتماع مرة في كل سنة بمقر المنظمة بتونس للنظر في الموضوعات المقترحة عليها من الدول.

ج. القيام بمهمة التنسيق بين الدول العربية وبينها وبين المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال الآثار.

د. تبني الدفاع عن الملفات العربية في المحافل الدولية.

ه. دعوة الدول العربية إلى تزويد اللجنة من خلال المنظمة بقوائم المواقع الأثرية الهامة وفق استبانات تضعها اللجنة.

خامسا: القانون الموحد للآثار

استمع المؤتمر إلى تقرير اللجنة الفنية التي نظرت في هذا التقرير وما أبداه ممثل المنظمة من ملاحظات بهذا الصدد وتوصي بما يلي:

1. اعتبار القانون الموحد مكسبا عربيا تسترشد به الدول العربية في عملها بما لا يتعارض مع قوانينها الوطنية.
2. تعديل هذا القانون في ضوء ما قدمته الدول من ملاحظات.
3. إعادة النظر في هذا القانون كلما اقتضى الأمر ذلك.

التوصيات العامة

1. دعوة المؤتمر إلى الاطلاع على مشروع الخارطة الأثرية للجمهورية التونسية ذات القاعدة المعلوماتية وحث الدول العربية على الاستفادة من هذا المشروع.
2. ضرورة التنسيق بين دوائر الآثار وبين الوزارات والهيئات ذات العلاقة من أجل الحفاظ على المواقع والمعالم الأثرية حتى لا يطغى الزحف العمراني وشق الطرقات على المواقع.
3. دعوة الدول العربية إلى مواصلة الجهود في إعداد البرامج المتخصصة حول نشر الوعي الأثري والتراثي في مختلف مناهج التعليم وبصفة خاصة التعليم الأساسي على اعتبار أنه يضم الفئة القادرة على التغيير وحمل الرسالة إلى الأجيال القادمة.
4. متابعة عقد اجتماعات مكتب اللجنة الدائمة للآثار مرة واحدة خلال دورة.

5. يؤكد المؤتمر على أهمية وجوب استرجاع آثار الكويت المفقودة والمبينة في الوثيقة التي قدمها وفد دولة الكويت للمؤتمر الرابع عشر للآثار.

6. يوصي المؤتمر الهيئات الأثرية في الأقطار العربية إلى أحكام الربط وضمان التكامل بين برامج التنقيب عن الآثار وبرامج صيانتها وإحيائها.